المملكة المغربية

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

رئيس الحكومة

ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ

جلسة رقم 2

الأربعاء

12 رمضان 1438

7 يونيو 2017

www.cg.gov.ma

الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة

مجلس المستشارين - (المادة 100 من الدستور)

جواب السيد سعد الدين العثماني

رئيس الحكومة

المحور الأول

نجاعة سياسات التشغيل ومحاربة الفقر وحماية القدرة الشرائية

المحور الثاني

استراتيجية النهوض بالعالم القروي والمناطق الجبلية والغابوية

جدول الأعمال

مجلس المستشارين - جلسة رقم 2

الأربعاء 12 رمضان 1438 (7 يونيو 2017)

المحور الأول	1	سياسة الحكومة من أجل التشغيل ومحاربة الفقر وحماية القدرة الشرائية للمواطنين	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
	2	نجاعة سياسة التشغيل ومحاربة الفقر وحماية القدرة الشرائية للمواطنين	فريق الأصالة والمعاصرة
	3	نجاعة سياسة التشغيل ومحاربة الفقر وحماية القدرة الشرائية للمواطنين	فريق العدالة والتنمية
	4	نجاعة سياسة التشغيل ومحاربة الفقر وحماية القدرة الشرائية للمواطنين	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب
	5	نجاعة سياسة التشغيل ومحاربة الفقر وحماية القدرة الشرائية للمواطنين	الفريق الاشتراكي
	6	استراتيجية الحكومة في مجال التشغيل ومحاربة الفقر وحماية القدرة الشرائية	فريق الاتحاد المغربي للشغل
	7	السياسة الحكومية في مجال التشغيل ومحاربة الفقر والهشاشة	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي
	8	نجاعة سياسة التشغيل ومحاربة الفقر وحماية القدرة الشرائية للمواطنين	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل
	9	آفاق سياسة التشغيل وآثارها على التنمية الاجتماعية	مجموعة العمل الديمقراطي
المحور الثاني	10	استراتيجية النهوض بالعالم القروي والمناطق الجبلية	فريق العدالة والتنمية
	11	استراتيجية النهوض بالعالم القروي والمناطق الجبلية	الفريق الحركي
	12	استراتيجية النهوض بالعالم القروي والمناطق الجبلية	فريق التجمع الوطني للأحرار

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه

جواب رئيس الحكومة الدكتور سعد الدين العثماني عن السؤال المتعلق ب:

المحور الأول
نجاعة سياسات التشغيل ومحاربة الفقر وحماية القدرة الشرائية

مجلس المستشارين- الأربعاء 12 رمضان 1438 (7 يونيو 2017)

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أود بداية أن أتوجه بالشكر إلى أعضاء مجلسكم الموقر على اختيار هذا الموضوع المهم المتعلق بالسياسة العامة للحكومة في مجال التشغيل ومحاربة الفقر والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين.
وكما لا يخفى، فإن محاربة الفقر والحفاظ على القدرة الشرائية يرتبطان أساس بمدى القدرة على إحداث فرص شغل للساكنة أو أنشطة مدرة للدخل. غير أن هناك مداخل أخرى لهذه الإشكالية، وخاصة بالنسبة للفئات غير النشيطة.
كما أن مسألة الحفاظ على القدرة الشرائية تتأثر بقدرة الدولة على الحفاظ على نسبة التضخم في مستويات معقولة.
ولقد أصبحت مسألة التشغيل من بين الإشكاليات التي تؤرق مختلف الحكومات في العالم، خصوصا في سياق الأزمة الاقتصادية وانحصار نسب النمو.
وللجواب على أسئلة السيدات والسادة المستشارين، سأتناول تصور الحكومة للسياسة العامة في مجال الشغل، بوصفها عاملا رئيسيا لمحاربة الفقر والحفاظ على القدرة الشرائية، قبل أن أتطرق لعمل الحكومة في هذا الاتجاه.

أولا: تصور الحكومة للسياسة العامة في مجال الشغل

السيد الرئيس،

تطرح مسألة التشغيل ببلادنا إشكاليات مختلفة تتعلق من جهة بالعرض ومن جهة أخرى بالطلب.

فعلى مستوى العرض، تبقى إشكالية الحد من البطالة مرتبطة أساسا بتحقيق نسب نمو تسمح بخلق مناصب شغل كافية لاستيعاب الوافدين الجدد على سوق الشغل، مع الحفاظ على مناصب الشغل التي سبق إحداثها.

ولقد بذلت بلادنا جهودا كبيرة، خلال السنوات الأخيرة، في هذا الاتجاه، من خلال تحسين مناخ الأعمال بإقرار مجموعة من الإصلاحات التشريعية، وإعطاء دفعة قوية للاستراتيجيات القطاعية ومصاحبة الاستثمارات المنتجة لمناصب الشغل، والرفع من وتيرة الاستثمار العمومي رغم الظرفية الاقتصادية الصعبة، مما مكن من مواصلة الأوراش الكبرى في مجال تعزيز وتحديث البنيات التحتية وطرق ووسائل المواصلات والاتصالات، والتوجه نحو خلق أقطاب جهوية جديدة للتنمية.

وقد مكنت هذه الدينامية من إحداث ما يقارب 90 ألف منصب شغل صاف في المتوسط السنوي خلال العشرية الأخيرة.

ورغم ذلك، فإن نسبة النمو ببلادنا لم تصل بعد إلى المستوى الذي يمكن من إحداث الطفرة النوعية التي نتطلع إليها على مستوى تقليص البطالة، لاسيما لدى الشباب.

كما أن عدم انتظام نسبة النمو، ارتباطا بتقلبات القطاع الفلاحي، وتدني محتوى النمو الاقتصادي من إحداث فرص الشغل (الذي يقيس العلاقة بين تزايد النمو الاقتصادي وخلق فرص الشغل)، نتيجة التحول الهيكلي وعصرنة منظومة الإنتاج التي عرفتها بلادنا خلال العشرية الأخيرة، لا يساهمان في حل الاشكالية.

وعلى مستوى الطلب، يطرح إشكال تناسب مؤهلات طالبي الشغل مع الحاجيات الحقيقية للمقاولة، وضعف حكامة سوق الشغل، خاصة ما يتعلق بالوساطة، في سياق يتسم بوصول نشيطين جدد لسوق الشغل، إضافة إلى التفاوتات الجهوية سواء من حيث نسبة المساهمة في النشاط الاقتصادي أو من حيث معدل البطالة.

ويضاف إلى ذلك غياب معطيات دقيقة عن سوق الشغل تمكن من رصد تطور مؤشرات العرض والطلب واستباق الحاجيات المتعلقة بالملائمة مع المهن الجديدة والناشئة في فروع النشاط الاقتصادي وحاجيات المقاولات من الكفاءات والتشغيل، وكذا رصد ظروف العمل والعلاقات المهنية، خاصة في ظل الانفتاح على التنافسية الدولية، حيث أصبح سوق الشغل أكثر تعقيدا ويتطور نحو أساليب جديدة للعمل.

واعتبار لكل هذه المعطيات، فقد أفرد البرنامج الحكومي لموضوع التشغيل أهمية خاصة ضمن محور "تطوير النموذج الاقتصادي والنهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة". وترتكز مقاربة الحكومة لموضوع التشغيل على ركيزتين أساسيتين وهما توفير الظروف الملائمة لرفع نسبة النمو بما يمكن من خلق فرص الشغل الكافية لاستيعاب طالبي الشغل، مع تبني سياسة عمومية في مجال التشغيل تقوم على ما يلي:

- تفعيل استراتيجية التشغيل في أفق 2025 بعد تدقيقها وتحيين بعض مضامينها؛
- تفعيل اللجنة الوزارية للتشغيل كآلية لتتبع تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتشغيل؛
- وضع نظام معلوماتي يوفر للفاعلين المعلومات المتعلقة بسوق الشغل، ودعم المرصد الوطني لسوق الشغل؛
- العمل على ربط منظومة التربية والتكوين ومحو الأمية بالتشغيل، ولاسيما تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني؛
- تشجيع التكوين المستمر باعتباره رافعة أساسية لتطوير كفاءات الموارد البشرية للمقاولة حتى تكون قادرة على التنافسية وتحسين المردودية، وتمكين الأجراء من الحفاظ على عملهم وتيسير شروط ترقيتهم السوسيومهنية. وسنحيل على المؤسسة التشريعية، في الأسابيع القليلة المقبلة، مشروع القانون المنظم للتكوين المستمر الذي سيرسي مجموعة من المبادئ الأساسية في هذا المجال، لاسيما الرصيد الزمني للتكوين لفائدة الأجير والتصديق على مكتسبات التجربة المهنية.
- القيام بتقييم شامل لبرامج إنعاش التشغيل ومراجعتها؛
- مراجعة آليات الوساطة سواء تعلق الأمر بالوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات أو بمؤسسات الوساطة بالقطاع الخاص؛
- تقييم أداء وفعالية الوكالة الوطنية للمقاولات الصغيرة والمتوسطة لتحسين حكامتها ودورها في تيسير إنشاء ونمو المقاولات الصغيرة والمتوسطة في إطار عقد-برنامج مع الدولة؛
- مراجعة وتجويد التحفيزات القطاعية والمجالية وربطها بإحداث فرص شغل؛
- تعزيز برامج التشغيل الذاتي وتطوير برامج التربية على روح المقاولة وإدراجها ضمن المنظومة التعليمية في مراحل مبكرة؛

- إحداث نظام تدريب لدى الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية وإقرار تحفيزات للمقاولات لتخصيص تداريب لفائدة خريجي الجامعات والمعاهد ومراكز التكوين المهني؛
- تشجيع إنشاء مشاتل مندمجة لإيواء حاملي المشاريع والباحثين؛
- مراجعة مدونة الشغل لملاءمة مقتضياتها مع معايير العمل الدولية، وتطوير تشريع الشغل لضمان العمل اللائق لكل الفئات، وتنافسية المقاولة الوطنية وتيسير ولوج الفئات الهشة لعالم الشغل؛
- إقرار القانون التنظيمي المتعلق بشروط وإجراءات ممارسة حق الإضراب وإعداد القانون المتعلق بالنقابات المهنية.

السيد الرئيس،

إذا كان من المهم العمل على إحداث فرص جديدة للشغل، فإن الحفاظ على مناصب الشغل المحدثة يعتبر تحديا حقيقيا في سياق عولمة الاقتصاد والسباق المحموم نحو تحسين الإنتاجية والمردودية والقدرة التنافسية للمقاولة على الصعيد العالمي. واعتبار لكون الصناعة هي الكفيل بإحداث مناصب شغل قارة ومنتجة لقيمة مضافة حقيقية، فإن بلادنا وضعت في صلب أولوياتها خلال السنوات الأخيرة إعادة الاعتبار لهذا القطاع.

وبهذا الخصوص، يروم مخطط تسريع التنمية الصناعية النهوض بالقطاع الصناعي حتى يتسنى له المساهمة الفعالة في توازن الميزان التجاري وتحسين جاذبية المغرب في مجال الاستثمارات ورفع حصة الصناعة في الناتج الداخلي الخام ب 9 نقط وإحداث نصف مليون منصب شغل.

وقد تم خلال السنوات الأولى من تنفيذ استراتيجية التنمية الصناعية، التي تم إعطاء انطلاقاتها أمام جلالة الملك في أبريل 2014، هيكلة 49 منظومة صناعية تهم 13 قطاعا. وحددت مختلف القطاعات الصناعية، في إطار عقود الأداء، أهدافا تتمثل في إحداث فرص الشغل ورفع مستوى الصادرات. ويتعلق الأمر بكل من قطاع السيارات وقطاع صناعات الطيران وقطاع الجلد وقطاع الفوسفاط وقطاع البلاستيك والصناعات الكيميائية وشبه الكيميائية والصناعات المعدنية وقطاع العربات الثقيلة والهياكل الصناعية وقطاع ترحيل الخدمات وقطاع الصيدلة ومواد البناء وقطاع النسيج والصناعات الغذائية.

وقد سمحت الاستراتيجية الصناعية، إلى حد الآن، بتحقيق 89% من أهداف مخطط تسريع التنمية الصناعية، أي ما يمثل 144 مليار درهم من الصادرات وتم التعاقد لإحداث 173000 منصب شغل في إطار اتفاقيات الاستثمار الموقعة بين 2014 و2016.

كما أن مخطط المغرب الأخضر ساهم في خفض تأثير الجفاف على المساهمة الاقتصادية للقطاع الفلاحي في نسبة النمو والتشغيل، حيث عرف تأثير الجفاف على نسبة نمو هذا القطاع تراجعا بنسبة 61% بين الفترتين 1990-1999 و2000-2014.

وعلى صعيد آخر، ستواصل الحكومة العمل على إنعاش وتنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني باعتباره اقتصادا للقرب، من خلال الأنشطة المدرة للدخل، بهدف إنعاش التشغيل محليا. ويعرف هذا القطاع دينامية مهمة حيث تم إحداث 16.000 تعاونية إلى حدود سنة 2016 مما يمثل 3 أضعاف عدد التعاونيات المسجلة سنة 2004. كما ارتفع عدد جمعيات القطاع إلى 117.000 جمعية برسم سنة 2016 مقابل 45.000 جمعية سنة 2009. وتشكل التعاونيات مصدرا مهما للدخل حيث تضم 450.000 منخرط وتشغل 25.000 شخص برأسمال يفوق 6 ملايير درهم.

وتجدر الإشارة في الأخير إلى أن إشكالية التشغيل تستوجب تعبئة جماعية لتيسير سبل تمكين اقتصادنا من توفير فرص الشغل، كل من موقعه كحكومة ومؤسسة تشريعية ومقاولات ونقابات.

ثانيا: فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة والحفاظ على القدرة الشرائية

السيد الرئيس،

إذا كان توفير العمل اللائق مدخلا أساسيا لمحاربة الفقر، فإن السياسة الاجتماعية للدولة، من خلال المجهودات الرامية إلى محاربة الفقر والهشاشة وتعزيز آليات التضامن والتماسك الاجتماعي، قد مكنت من بلوغ أغلب أهداف الألفية للتنمية.

كما سجلت معدلات الفقر والهشاشة انخفاضا ملحوظا، حيث تراجع الفقر من 15,3٪ سنة 2001 إلى 4,8٪ سنة 2014. وسجل معدل الهشاشة تراجعا ب 10 نقط بين 2001 و2014، منتقلا من 22,8٪ إلى 12,2٪.

وحسب الإحصائيات، انعكس الأداء الاقتصاد المغربي خلال السنوات الأخيرة والإجراءات الحكومية المتخذة بشكل إيجابي على تحسين ظروف عيش الساكنة والرفع من القدرة الشرائية للأسر المغربية. حيث تحسن الدخل الإجمالي المتاح للأسر خلال الفترة 2010-2014 بنسبة 4,3%، في حين لم يرتفع مؤشر السعر عند الاستهلاك لدى الأسر إلا بنسبة 1,1%.

وكما تعلمون، عرف عدد وطبيعة البرامج الاجتماعية تطورا ملحوظا، مما مكن شرائح مختلفة من الاستفادة من دعم مهم، ونخص بالذكر:

- ورش المبادرة الوطنية للتنمية البشرية الذي مكن، برسم الفترة ما بين 2005-2016، من إنجاز أزيد من 44 ألف مشروعا من بينها 8.800 مشروع مدر للدخل، باستثمار إجمالي بلغ 40 مليار درهم، لفائدة أزيد من 10 مليون مستفيد. وتهم هذه المشاريع دعم الخدمات الصحية والتمدرس وخلق أنشطة مدرة للدخل ودعم التنشيط الثقافي والرياضي والولوج للبنيات التحتية وتقوية القدرات إضافة إلى تأهيل مراكز الاستقبال والإيواء؛

- نظام المساعدة الطبية الذي مكن من التعميم الفعلي لنظام المساعدة الطبية، حيث تم تسجيل 9,9 مليون مستفيد و3,83 مليون أسرة إلى غاية 16 غشت 2016؛

- برنامج "تيسير" لدعم تعميم التعليم الابتدائي الذي بلغ عدد المستفيدين منه برسم السنة الدراسية 2015-2016 حوالي 522.000 أسرة و828.000 تلميذا، بكلفة سنوية قدرها 500 مليون درهم؛

- برنامج "مليون محفظة" لفائدة تلاميذ التعليم الابتدائي والإعدادي، الذي استفاد منه خلال السنة الدراسية 2015-2016 حوالي 3.909.895، حيث رصد له ما يقارب 417 مليون درهم برسم سنة 2016؛

- برنامج الدعم المباشر للأرامل للنساء الأرامل في وضعية هشة الحاضنات لأطفالهن اليتامى الذي بلغ عدد النساء المستفيدات من هذا البرنامج 56.000 أرملة إلى نهاية يوليوز 2016؛

- برنامج التكافل العائلي الذي يمكن الأمهات المطلقات المعوزات وأطفالهن المستحقين للنفقة من دفوعات مسبقة برسم النفقة والذي قام بتنفيذ 11.312 حكما قضائيا بغلاف مالي قدره 109 مليون درهم؛

- برنامج التعويض عن فقدان الشغل، الذي سيكلف الدولة مبلغ 500 مليون درهم، والذي استفاد منه، من بداية 2015 إلى نهاية 2016، أكثر من 21.234 مستفيد بغلاف مالي قدره 257 مليون درهم.

وإلى جانب هذه البرامج وغيرها، فإن الدولة لا تزال تتحمل دعم مجموعة من المواد الأساسية عبر تخصيص اعتمادات سنوية مهمة تفوق 12 مليار درهم لدعم غاز البوطان والدقيق والسكر.

ومع ذلك، فإن فئات مهمة من الأسر لا تزال تعاني من الفقر والهشاشة، وخاصة في العالم القروي (89,5٪ من الفقراء البالغ عددهم 2,03 مليون شخص سنة 2014 يتمركزون في العالم القروي).
كما أن جزء مهما من النفقات العمومية التي تخصص للدعم لا يصل إلى المستهدفين به. لذلك، فإن الحكومة ستعمل على وضع منظومة شاملة ومتكاملة للدعم الاجتماعي توخيا للرفع من نجاعته، وفق مقاربة علمية وتشاركية، بالموازاة مع استكمال إصلاح صندوق المقاصة.

السيد الرئيس،

بالإضافة إلى البرامج السالف ذكرها، مكنت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في السنوات الماضية، والمتمثلة في الرفع من الأجور الدنيا في الوظيفة العمومية إلى 3000 درهم ابتداء من فاتح يوليوز 2014 والرفع من الحد الأدنى للأجر في القطاع الخاص بنسبة 10% على سنتين وتخفيض ثمن ما يقارب 1578 دواء، من تحسين القدرة الشرائية للمواطنين.
وستواصل الحكومة مجهوداتها في اتجاه صيانة ودعم القدرة الشرائية للأسر، في إطار ما تسمح به موارد الدولة وضرورة الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكبرى وتنافسية الاقتصاد الوطني، مع لإعطاء الأولوية للفئات الأكثر هشاشة.

وبالله التوفيق، والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

جواب رئيس الحكومة الدكتور سعد الدين العثماني عن السؤال المتعلق ب:

المحور الثاني
استراتيجية النهوض بالعالم القروي والمناطق الجبلية والغابوية

مجلس المستشارين- الأربعاء 12 رمضان 1438 (7 يونيو 2017)

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

من المعلوم أن ساكنة الوسط القروي تمثل 39.6% من مجموع ساكنة المغرب، رغم التطور المشهود لحركة التمدن، إذ تبلغ 13.4 مليون نسمة حسب إحصاء 2014.
وإذا كانت بلادنا قد سجلت معدلات لا بأس بها عموما في مجال التنمية البشرية ومحاربة الفقر والهشاشة، كما أسلفت في جوابي على السؤال الأول لهذه الحصة، فإن الفقر والهشاشة يبقيان ظاهرة قروية بامتياز، إذ أن 89,5٪ من الفقراء الذين بلغ عددهم 2,03 مليون شخص، حسب إحصائيات سنة 2014، يتمركزون في العالم القروي.
والواقع أن العالم القروي كان ولا يزال موضوع برامج وتدخلات متعددة، حققت نتائج مهمة في كثير من المجالات كالطرق والماء الشروب والكهرباء، وتنويع الأنشطة الاقتصادية غير الفلاحية، وصرفت من أجلها مبالغ جد مهمة من الأموال العمومية.
غير أن سؤال نجاعة هذه المجهودات والتدخلات العمومية يطرح بإلحاح في ظل التحديات التي لا تزال تواجه بلادنا في مجال التنمية القروية، على مستوى البنيات التحية والولوجية إلى المرافق العمومية الحيوية، مما ينعكس سلبا على تنافسية الاقتصاد القروي وعلى بنياته الإنتاجية وبالتالي على المستوى المعيشي للساكنة.
وقبل التطرق إلى المقاربة الجديدة التي ستسلكها الحكومة فيما يخص تنمية المناطق القروية والجبلية والغابوية، سأستعرض فيما يلي واقع التنمية القروية والمجهودات المبذولة في هذا المجال.

أولا: واقع التنمية القروية والمجهودات المبذولة في هذا المجال

السيد الرئيس،

لقد سجلت مؤشرات الاستفادة من البنيات الأساسية والولوج إلى الخدمات الاجتماعية نسبا جد مهمة في بعض المجالات الأساسية، بفضل البرامج الكبرى التي خصصت للعالم القروي، كما يتبين من المؤشرات التالية:

- **بالنسبة للطرق القروية، بلغت نسبة الولوجية 79٪ سنة 2016 مقابل 34٪ سنة 1994؛**
- **فيما يخص التزويد بالماء الشروب، بلغت النسبة 95٪ سنة 2015 مقابل 34٪ سنة 1994؛**
- **بالنسبة للكهربة القروية، وصلت نسبة الربط نحو 99٪ سنة 2015 مقابل 18٪ سنة 1995.**

وعلى صعيد آخر، تمكن التدخلات القطاعية من تسجيل نتائج مهمة، منها:

- **في مجال التعليم، تم إحداث ما مجموعه 345 مؤسسة تعليمية، و77 مدرسة جماعاتية و194 داخلية بالوسط القروي، ما بين الموسمين الدراسيين 2011-2012 و2014-2015. كما تم خلال نفس الفترة إصلاح وترميم 519 مؤسسة تعليمية وربط 261 مؤسسة بخدمات الماء والكهرباء وشبكة التطهير حسب الحالة وتعويض 544 حجرة من المفكك. كما أن 63 % من المستفيدين من مبادرة مليون محفظة هم من العالم القروي.**
- **وفي مجال الصحة، تم العمل على تقوية وتوسيع العرض الصحي بالوسط القروي عبر بناء وتوسيع وتجهيز مؤسسات جديدة للرعاية الصحية الأولية التي انتقل عددها من 1938 خلال سنة 2011 إلى أكثر من 2000 سنة 2015، وإحداث ما يناهز 3070 منصب جديد لمهنيي الصحة و171 سكنا وظيفيا للممرضين والأطباء بالوسط القروي. كما تم إحداث وتفعيل وحدات مستعجلات القرب ويبلغ عددها حاليا 90 وحدة موزعة على 12 جهة وتسليم 327 سيارة إسعاف وتعزيز التكفل بالحالات المستعجلة عبر تفعيل 4 وحدات للنقل المروحي (مراكش وطنجة ووجدة والعيون)؛ وتفعيل برامج سنوية للوحدات الطبية المتنقلة حيث ارتفع عدد الزيارات الميدانية للوحدات الطبية المتنقلة من 5500 سنة 2009 إلى 12618 سنة 2015.**

▪ وفي مجال إعداد التراب الوطني والتعمير، يتم التركيز على تأهيل وتنمية المراكز القروية الناشئة عبر إنجاز وثائق التعمير لفائدتها. وقد وصلت نسبة التغطية بوثائق التعمير بالمناطق القروية إلى 75% وسيتم العمل على مضاعفة المجهود من أجل تغطية أكبر عدد ممكن من هذه المراكز. كما تم مع نهاية سنة 2016، إبرام 4 اتفاقيات مع أربع جهات تهم تأهيل 369 جماعة قروية بغلاف مالي قدره 2.6 مليار درهم، (جهة درعة-تافيلالت، جهة الشرق، جهة بني ملال-خنيفرة وجهة كلميم واد نون). وسنواصل التعاقد مع الجهات المتبقية من أجل تأهيل المراكز الصاعدة بها. كما سنحرص على تسريع تنفيذ الاتفاقيات المبرمة مع الجماعات الترابية خلال الفترة السابقة. وفي إطار دعم وتحسين الإطار المبني وتأهيل العمارة بالعالم القروي، سيتم، كما أعلن عن ذلك في البرنامج الحكومي، إطلاق برنامج المساعدة المعمارية لفائدة العالم القروي بتزويد الساكنة بالتصاميم المعمارية مجانا وإنجاز تصاميم إعادة هيكلة الدواوير.

أما فيما يخص القطاعات الإنتاجية، فقد ساهم قطاع الصناعة التقليدية في إطار رؤية 2015 في تنويع مصادر الدخل وخلق القيمة المضافة من خلال:

- إحداث 7 قرى للصناع التقليديين و15 قرية أخرى في طور الإنجاز، وإنشاء وتجهيز 62 دارا للصانعة منذ 2010، فيما 20 دارا أخرى في طور البناء و12 إضافية مبرمجة برسم سنة 2016؛

- إحداث قاعات للعرض والبيع وتقديم الدعم التقني لنحو 30 جمعية وتعاونية تشتغل في مجالات الفخار والخشب والنسيج والجلد والحدادة وغيرها من الحرف، عبر اقتناء المعدات التقنية؛

- إعداد وتبني مجموعة من العلامات الجماعية للتصديق وتسجيلها بالمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

وفي القطاع الفلاحي، مكن مخطط المغرب الأخضر من الرفع من نسبة نمو الدخل الفلاحي الفردي بمعدل 48٪. ويعزى هذا التطور إلى تنامي حصة المكونات الأخرى خارج الحبوب، بالإضافة إلى الحصة الهامة التي يحتلها قطاع تربية المواشي (27,7%) الذي أصبح يلعب دورا محوريا في أداء الاقتصاد الفلاحي.
كما أن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أطلقها جلالة الملك حفظه الله تركز بالأساس على الأقاليم والجماعات الفقيرة. ويندرج في هذا الإطار، برنامج التأهيل الترابي برسم الفترة 2011-2015، الذي يرمي إلى فك العزلة وتقوية البنيات الأساسية المتعلقة ب 503 جماعة قروية تابعة ل 22 إقليم، بتكلفة إجمالية تناهز 5 ملايير درهم.

أما بالنسبة للمناطق الجبلية، فتجدر الإشارة إلى أنها تمتد على أكثر من ربع مساحة البلاد، وتحتضن أكثر من 60 % من الغابات وما يزيد على ثلث المساحة الصالحة للزراعة على الصعيد الوطني. كما أن هذه المناطق، التي تضم ما يقارب ثلث ساكنة المغرب، تعاني من عدة إكراهات منها ديمومة المجالات الغابوية وضعف إنتاجية الموارد بسبب الظروف الطبيعية للمناطق الجبلية وضعف البنيات التحتية وقلة تنويع الأنشطة الاقتصادية.

ومن هذا المنطلق فإن التوجه الإستراتيجي للنهوض بهذه المناطق يركز على المحاور التالية:

- تأهيل النظم الغابوية بالمناطق الجبلية: وتعزيز أدوارها في محاربة التعرية المائية وإنتاج الأخشاب والكلأ والحفاظ على مختلف الوظائف والمنتوجات التي توفرها على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والبيئي. وذلك عبر إنتاج 400 مليون شتلة غابوية في أفق 2025 لتشجير وتخليف وتحسين المراعي الغابوية، اعتمادا على الأصناف الطبيعية المحلية، على مساحة 600.000 هكتار، أي بوتيرة 60.000 هكتار سنويا مقابل 40.000 هكتار حاليا.

- تنظيم ذوي حقوق الانتفاع على شكل جمعيات وتعاونيات للاستفادة في إطار تشاركي وتعاقدي من القيمة المضافة الناتجة عن استغلال وتسويق وتحويل المنتجات الغابوية. حيث تم إنجاز مشاريع تعاقدية مع 143 تعاونية و14 مجموعة ذات النفع الاقتصادي مكنت من خلق ما يناهز 2 مليون يوم عمل. ويهدف البرنامج العشري 2015-2024، للوصول إلى 200 تعاونية غابوية يستفيد منها ما لا يقل عن 14.000 متعاون. وكذا حماية 200.000 هكتار من المساحات الغابوية من الرعي، تستفيد منها 300 جمعية رعوية تضم حوالي 30.000 منخرط.

- تثمين المنتجات الغابوية بالمناطق الجبلية، بالرفع من الاستفادة المباشرة والغير مباشرة للساكنة المحلية من أكبر قدر ممكن من القيمة المضافة عبر تطوير سلاسل الإنتاج الشيء الذي مكن من خلق فرص أكثر للشغل تناهز 2 مليون يوم عمل في السنة، إضافة إلى در مداخيل تقدر ب 400 مليون درهم سنويا وتعزيز الموارد المالية للجماعات الترابية من العائدات الغابوية التي تصل حاليا إلى 260 مليون درهم.

- توفير حطب التدفئة لساكنة المناطق الجبلية بتكثيف الإنتاج والعرض عبر تفعيل مخططات تهيئة الغابات في الشق المتعلق باستغلال الموارد الكفيلة بتوفير حطب التدفئة، وتشجيع السكان على غرس الأشجار سريعة النمو بمحاذاة مساكنهم وأراضيهم الفلاحية عبر مدهم مجانا بالأغراس على شكل إعانات

عينية. وكذلك العمل على تعميم استعمال أفرنة ذات نجاعة طاقية تمكن من الاقتصاد في حطب الوقود بنسبة تصل الى 60 % عبر مضاعفة عدد الوحدات الموزعة سنويا لتصل الى 6000 فرن. كما تهدف التدخلات الى تشجيع استعمال طاقات بديلة لحطب الوقود، خاصة بالمؤسسات العمومية (الصحة والتعليم). حيث تجدر الاشارة أن الدراسة التي تم انجازها اسفرت عن استراتيجية للطاقة المستمدة من حطب التدفئة بشراكة مع قطاع الطاقة وبلورتها في خطط عمل على صعيد المناطق التي تعرف احتياجات خاصة في هذا المجال.

- تنويع الأنشطة المدرة للدخل حيث يتم خلال إنجاز جل المشاريع برمجة أنشطة مصاحبة للعمليات التقنية والتي تتوخى تنويع وضمان مداخيل إضافية للساكنة المجاورة عبر استثمار المؤهلات الطبيعية المتوفرة، كغرس الأشجار المثمرة وتوزيع خلايا النحل وتشجيع السياحة البيئية وتثمين المنتوجات المحلية وكذلك تحسين ظروف عيش هذه الساكنة عبر شق وصيانة سنويا ما يقارب 2500 كلم من المسالك الغابوية.

- تهيئة الأحواض المائية للمحافظة على التربة والموارد المائية في إطار مشاريع مندمجة لتنمية المناطق الجبلية يتم انجازها بتنسيق مع باقي الشركاء، حيث تمت معالجة ما يفوق 780.000 هكتار على صعيد أكثر من 30 حوض كما تمت معالجة مجاري السيول ببناء ما يفوق 1،5 مليون م3 من سدود الترسيب (2005-2014) أي بمعدل 124.000 م3 في السنة مقابل أقل من 31.000 م3 قبل هذه الفترة.

ثانيا: نحو أرساء مقاربة جديدة لحكامة تنمية المناطق القروية والجبلية

السيد الرئيس،

لقد أشرت في مقدمة هذه المداخلة إلى أن الإشكال الرئيسي للتنمية القروية يرتبط بموضوع الحكامة أكثر منه بمسألة الموارد. ومن هذا المنطلق، سيتم التركيز على جانب الحكامة في المقاربة الجديدة لهذا الموضوع، لتأمين التقائية التدخلات العمومية في المجال القروي. ويندرج في هذا الإطار، إحداث كتابة للدولة تعنى بالتنمية القروية.
وعموما، ترتكز المقاربة التي تبنتها الحكومة على المبادئ التالية:

- اللامركزية في إعداد وقيادة برامج ومشاريع التنمية القروية من خلال إسهام كافة الشركاء على المستوى المجالي؛
- التقائية السياسات العمومية واندماجها؛
- تعزيز التشارك والتعاقد مع الفاعلين الترابيين من منتخبين ومجتمع مدني؛
- أخذ خصوصيات مختلف المناطق ومبادئ الجهوية الموسعة بعين الاعتبار.

ووفق هذا المنظور، تم إعداد استراتيجية ترتكز على 3 مكونات:

- الأول، يتعلق بالتأهيل التضامني لتسهيل استفادة هذه المناطق من الخدمات الاجتماعية في مجالات الصحة، والتعليم، والمرافق العمومية، والماء والكهرباء، والبنيات التحتية؛
- الثاني، يهم إنجاز مشاريع محلية مندمجة تخص القطاعات الحيوية حسب مؤهلات كل منطقة (الفلاحة، السياحة، الحرف التقليدية، الصيد البحري، المناجم....)؛
- الثالث يتمثل في المشاريع الكبرى المهيكلة تهم تأهيل المراكز الحضرية، وإحداث محطات سياحية كبرى ومحطات للطاقات الشمسية والريحية لإدماج المناطق الجبلية في محيطها الاقتصادي.

ولتحقيق الشروط المؤسساتية لإنجاح تنزيل الاستراتيجية والرفع من مستوى التنسيق بين كافة المتدخلين وطنيا ومجاليا، سيتم الاعتماد على آليات للحكامة والتدبير من أجل تعزيز التنسيق في إعداد البرامج ومخططات العمل، وخاصة:

- اللجنة الوزارية الدائمة لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، برئاسة رئيس الحكومة، وتضم في عضويتها 15 قطاعا وزاريا عهد لها بمهام التوجيه والمصادقة على الاستراتيجية والبرامج ومهام التتبع والتقييم والتحكيم. وستعقد هذه اللجنة اجتماعها الثاني قريبا؛
- اللجنة الوطنية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية التي، يترأسها السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات،
- اللجان الجهوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، تضم في عضويتها رؤساء الجهات والمنتخبين ورؤساء المصالح اللاممركزة للقطاعات الحكومية قصد تتبع إنجاز وتحيين البرامج الجهوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية.

ويتم إعداد وقيادة المخططات الجهوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، عبر منهجية على 5 مراحل:

- **التوجيه الاستراتيجي على المستوى المركزي من خلال اقتراح المشاريع النموذجية والميزانيات التقديرية لكل جهة؛ وسيمكن هذا التوجيه المستوى الجهوي والترابي من اقتراح المشاريع ومكونات المخطط الجهوي؛**
- **المصادقة على هذه المشاريع وعلى المخطط الجهوي على المستوى المركزي،**
- **التعاقد بين المستويين المركزي والترابي ليصبح هذا المخطط كمرجع للبرمجة السنوية؛**

وعلى مستوى الإنجاز، سينجز كل قطاع من خلال مصالحه اللاممركزة المشاريع والبرامج التي تدخل في إطار اختصاصاته، ويعهد التتبع والتقييم إلى اللجنة الوزارية الدائمة لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية من خلال سكرتاريتها.
وفي هذا الإطار، وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية الواردة في خطاب العرش بتاريخ 30 يوليوز 2015، تعمل الحكومة حاليا مع الشركاء على المستوى الترابي على بلورة مخططات عمل جهوية في إخار البرنامج الوخني لتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية في العالم القروي. ولتفعيل هذا البرنامج، تم إخلاق إعداد المخططات الجهوية منذ مارس 2017 من خلال اجتماعات بين اللجنة الوخنية واللجان الجهوية.
وقد قدمت أغلب الجهات مخططاتها الإجمالية وخطة العمل لسنة 2017، وتتم حاليا مراجعتها وتدقيقها على المستوى المركزي. ومن المرتقب أن يتم خلال هذه السنة:

- **تفويض الاعتمادات للشروع في أشغال المشاريع التي تتوفر على الدراسات الضرورية؛**
- **إنهاء إعداد برنامج 2018-2022 مع أخذ التزامات الأخراف المعنية بتحويل الاعتمادات والقدرة على الإنجاز بعين الاعتبار.**

هذا وسيمكّن البرنامج الوخني 2016-2022 لمحاربة الفوارق الاجتماعية والمجالية في العالم القروي من سد الخصاص المسجل في البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية بهذه المناخق. وقد قدر الغلاف المالي المخصص للبرنامج بمبلغ 50 مليار درهم وعدد المشاريع ب 20.800 مشروع لفائدة 12 مليون مواخن يقطنون ب 24.290 دوار.

وباللّه التوفيق، والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.